

الحكم الراشد ومساهمته في ترشيد الإنفاق العام في الجزائر Governance and its contribution to rationalizing public spending in Algeria

بن مهدي مراد

Ben mahdi mourad

دكتور

جامعة البليدة 2

mahdimourad@hotmail.fr

تاريخ النشر: 2021/12/03

حمدود محمد

Hamdoud mohamed

أستاذ مساعد أ

جامعة تيبازة

medhamdoud@hotmail.fr

تاريخ القبول: 2021/11/30

قرواط يونس

Guerrouat younes

أستاذ محاضر أ

جامعة المسيلة

younes.guerrouat@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 2021/09/26

ملخص:

تعد الجزائر من الدول التي اتخذت من الإنفاق العام أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية وهذا من خلال ضخ مبالغ مالية ضخمة لتمويل مختلف المشاريع والتي تجسدت ضمن برامج خماسية بدا بالبرنامج الخماسي لدعم النمو، والذي خصص أساسا لدعم البنية التحتية ووضع الأسس للشروع في العمل على تحقيق تنمية اقتصادية شاملة، وبعدها برنامج خماسي للإنعاش الاقتصادي فبرنامج توطيد النمو، وصولا إلى البرنامج الخماسي الأخير 2015-2019. وقد عملت الحكومة على أن توجه الأغلفة المالية إلى المجالات المخصصة لها وفق الأولويات تفاديا لأي مظهر من مظاهر الإسراف والتبذير متبينة في ذلك مبادئ الحكم الراشد من شفافية ومساءلة وحكم القانون... الخ، وهذا خاصة بعد تراجع أسعار البترول ابتداء من سنة 2014 والتي تعد الممول الرئيس لخزينة الدولة حيث أدى هذا التراجع إلى التقليل في النفقات وبدأ عندها الحديث الجاد عن ضرورة ترشيد الانفاق العام واستغلاله وفق ما تفتضيه مصالح البلاد.

كلمات مفتاحية: الحكم الراشد، الإنفاق العام، الفساد، ترشيد الانفاق العام.

تصنيف JEL: G34, O16, D73.

Abstract:

Algeria has adopted public spending as a means of economic development through a massive injection of funds to finance various projects reflected in the various programs, including the five-year growth support program. It was mainly devoted to supporting infrastructure and laying the foundations for overall economic development, followed by a five-year economic recovery program and a growth support program before arriving at the 2015 five-year program. 2019.

The government has sought to direct the financial hedges towards the designated sectors and to establish priorities in order to avoid any phenomenon of waste or profusion adopting the principles of general governance, transparency, accountability, rule of law, etc., on just after the fall in oil prices from 2014 which is the main funder of the public treasury, this decline has led to a reduction in spending and serious discussions have started on the need to rationalize public spending and exploit it in accordance with the interests of the country.

Key words: governance; public spending; Corruption ; rationalization of public spending.

Jel Classification Codes: G34, O16, D73.

Résumé:

L'Algérie a adopté Les dépenses publiques comme moyen de développement économique par une injection massive de fonds pour financer divers projets reflétés dans les différents Programmes dont le programme quinquennal d'appui à la croissance. Il a été

principalement consacré pour soutenir les infrastructures et à poser les bases d'un développement économique global, suivi d'un programme quinquennal de relance économique et d'un programme d'appui à la croissance avant d'arriver au programme quinquennal 2015-2019.

Le gouvernement a cherché à orienter les couvertures financières vers les secteurs désignés et à établir des priorités afin d'éviter tout phénomène de gaspillage ou de profusion adoptant les principes de gouvernance générale, de transparence, de responsabilité, de primauté du droit, etc, sur tout après la baisse des prix du pétrole à partir de 2014 qui est le principal bailleur de fonds du Trésor public, ce déclin a conduit à une réduction des dépenses et des discussions sérieuses ont commencé sur la nécessité de rationaliser les dépenses publiques et de les exploiter conformément aux intérêts du pays.

Mots-clés : la gouvernance ; les dépenses publiques ; la corruption ; la rationalisation des dépenses publiques.

Codes de classification de Jel : G34, O16, D73.

المؤلف المرسل: قرواط يونس، الإيميل: younes.querrouat@univ-msila.dz

1. مقدمة:

يعد الإنفاق العام أحد أدوات السياسة المالية الأكثر تأثيراً في الاقتصاد باعتباره ممول للمشاريع الاستثمارية العمومية ومنشئ للثروة، وهذا ما أدى إلى بروز ظاهرة تزايد الإنفاق العام وهي ظاهرة تتزايد مع تطور الدولة إذ يصعب تخفيض الإنفاق العام إذا قلت الإيرادات بل وجب التحكم فيه، وهنا تبرز أهمية ترشيد الإنفاق العام باعتباره السبيل الأمثل للدول النامية في ظل محدودية مواردها المالية.

وتعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي شهدت تزياداً في إنفاقها العام طوال السنوات الأخيرة نظراً لارتفاع حجم عائداتها من المحروقات، إلا أن هذا لم يستمر طويلاً لتشهد إيراداتها تراجعاً حاداً بسبب تراجع أسعار البترول إلى أقل من النصف، وبما أن عائدات المحروقات تمثل الجزء الأكبر من صادرات الجزائر كان لتراجعها الأثر المباشر على حجم الإنفاق العام، إذ بدأت الدولة الجزائرية بمحاولة ترشيد نفقاتها العامة وفق مجموعة من التدابير والإجراءات لتجاوز هذه الأزمة. وتعد الحوكمة من الآليات المعول عليها في ترشيد الإنفاق العام وذلك من خلال احترام المبادئ والمعايير التي ترتكز عليها كونها الضامن الأساسي لاستغلال ما هو متاح من موارد مالية وإنفاقها بالطرق التي تحقق الأهداف المسطرة في ظل التحلي بقدر من العدالة والشفافية والمساءلة.

الإشكالية:

ومن خلال ما سبق ولدراسة هذا الموضوع قمنا بطرح إشكالية البحث على النحو التالي:

هل ساهم الحكم الراشد في ترشيد الإنفاق العام في الجزائر خلال فترة 2000-2017 ؟

للإحاطة بموضوع البحث وانطلاقاً من الإشكالية السابقة قمنا بتقسيمها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

1/ ما المقصود بترشيد الإنفاق العام وما هي الآليات التي تؤدي إلى تحقيقه ؟

2/ ما هو واقع الحكم الراشد في الجزائر ؟

3/ هل تمكنت الجزائر فعلاً من بلوغ الرشادة باتباعها مبادئ الحكم الراشد ؟

أهمية البحث:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من الاعتبارات التالية :

- محاولة تقييم واقع تطبيق الجزائر لمبادئ الحكم الراشد ؛

- تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على واقع ترشيد الإنفاق العام في الجزائر وتبيان أهمية إرساء مبادئ الحكم الراشد

باعتبارها المحرك الأساسي لتحقيق الكفاءة في تسيير المال العام ؛

- إعطاء نظرة على الإنفاق العام في الجزائر والتعرف على مراحل تطوره:

-الإثبات أن الفساد هو العائق الأكبر أمام ترشيد الإنفاق العام.

محاور البحث:

للإحاطة أكثر بموضوع البحث ومعالجة الإشكالية الرئيسية قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاث محاور كالتالي:

المحور الأول: واقع الحكم الراشد في الجزائر

المحور الثاني: تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال فترة 2000-2017

المحور الثالث: واقع ترشيد الإنفاق العام في الجزائر خلال فترة 2000-2017

2. واقع الحكم الراشد في الجزائر

يعد الحكم الراشد أحد الضروريات التي بات اعتمادها حتميا من قبل الدول وهذا ما سعت الجزائر لتحقيقه من خلال انخراطها ضمن مبادرة النيباد وتبنيها لمبادئ الحكم الراشد.

2.2 مفهوم الحكم الراشد:

الحكومة كمصطلح يتضمن العديد من التعاريف غير المحددة كونه يتداخل في العديد من الجوانب الادارية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية، فمصطلح الحكومة هو مصطلح قديم لكن ما حدث هو إعادة تفعيل هذا المفهوم، خاصة بعد أن ظهرت الحاجة إليه في العديد من الاقتصاديات خلال العقود القليلة الماضية لا سيما أثناء الانهيارات الاقتصادية والازمات المالية.

1.1.2 تعريف الحكومة وأهميتها

هناك العديد من التعاريف التي قدمت للحكم الراشد نذكر منها:

- تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعرف الحكم الراشد على أنه ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسة والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل اختلافاتهم (د.سوليفان، صفحة 36)
- أن الحكومة هي فن إدارة الحكومة وتسيير أمورها بسلاسة وفعالية وتحقيق أهدافها الاجتماعية على نحو يحقق رضا المواطن (محمد، 2015، صفحة 44).

- تعريف الحكومة حسب تقرير التنمية الإنسانية العربية (Arab Human Development Report, 2002): إن الحكم الرشيد موضوع إنساني و"هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاهية الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرّياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلاً كاملاً وتكون مسؤولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب (العجلوني، 2013، صفحة 4)"

- تعريف معهد المدققين الداخليين الأمريكي: عرف المعهد "حوكمة القطاع العام" على أنها السياسات والاجراءات المستخدمة لتوجيه أنشطة المنظمة الحكومية، والتأكد من تحقيق أهدافها، وانجاز العمليات بأسلوب أخلاقي ومسؤول، وتقييم الحوكمة في القطاع العام عن مدى انجاز وتحقيق الاهداف المرجوة من خلال القيام بالأنشطة التي تضمن مصداقية الحوكمة، والعدالة في توفير الخدمات، وضمان السلوك المناسب والاخلاقي للمسؤولين الحكوميين للحد من مخاطر الفساد المالي والاداري. فالحوكمة اذن هي "نظام واسلوب ادارة وهذا النظام هو الذي يحكم العلاقات بين الاطراف الاساسية التي تؤثر في الأداء داخل أي منظمة، ويشمل المقومات الإدارية الأساسية لنجاح المنظمة وتقويتها على المدى البعيد وتحديد المسؤوليات داخلها مع ضمان حقوق جميع الاطراف التي لها علاقة بالمنظمة والعدالة" (الوردات، 2018)
- ومن خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج خصائص الحكم الراشد في النقاط التالية :

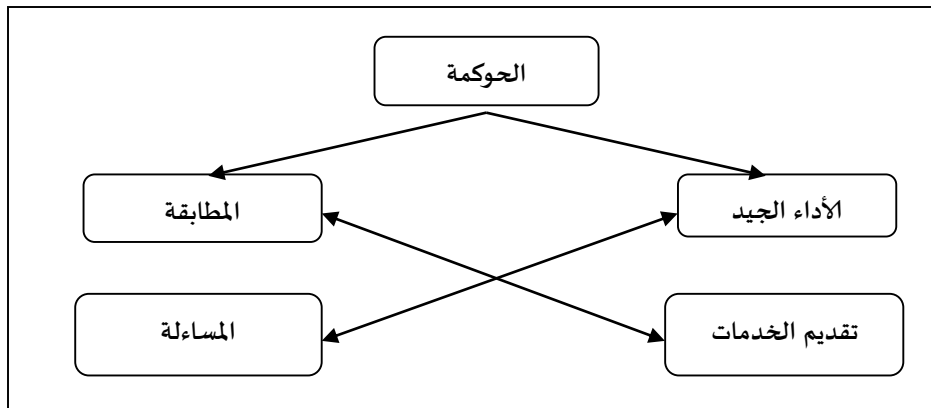
بتعدد التعاريف تعددت الخصائص المقدمة للحوكمة والتي يمكن تحديدها فيما يلي : (Graham و plumper، 1993،
صفحة 11)

- | | | |
|----------------------------|-------------------------------|-------------------------|
| 1- الشرعية المؤسسية | 2- الانتخابات الديمقراطية | 3- احترام حقوق الانسان |
| 4- الانفتاح السياسي | 5- سيادة القانون | 6- الشفافية |
| 7- الكفاءة الاداري | 8- حيادية الإدارة | 9- العدالة |
| 10- المشاركة الشعبية | 11- الانفاق العام لأغراض عامة | 12- استقلال القضاء |
| 13- إعلام مستقل، حلا ونشيط | 14- غياب الفساد | 15- المساءلة والمسؤولية |

أما أهمية الحوكمة فتكمن في أنها تؤكد على حقوق العاملين وعدم إهدار حقوقهم الإدارية والوظيفية وتولي المناصب القيادية، أو المتعاملين مع الإدارة من الممولين أو من يمثلهم من المحاسبين أو المحامين، وسهولة الإجراءات والحق في الدفاع والظعن، والتعامل مع الإدارات المختلفة بسهولة وشفافية. (العبيني و المومني، 2018، صفحة 192)

2.1.2 أهداف الحكم الراشد

يسعى الحكم الراشد من خلال تطبيق مبادئه إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن تحديدها في الشكل التالي:
الشكل رقم (01): أهداف الحوكمة



المصدر:

<https://iraqi-forum2014.com/اللجان/اللجنة-الاقتصادية/الحوكمة-الفعالة/>

من خلال الشكل (1) يتبين أن هدف الحوكمة في القطاع العام هي تعزيز ثقة المواطنين بالدولة ومؤسساتها من خلال تحقيق الأهداف التالية :

- 1- زيادة نسبة رضا المواطن عن الخدمات التي يقدمها القطاع العام.
- 2- تحقيق مبدأ المحاسبة للدوائر الحكومية وموظفيها والالتزام بالقوانين والأنظمة .
- 3- تحقيق مبدأ النزاهة والعدل والشفافية في استخدام السلطة وإدارة المال العام وموارد الدولة، والحد من استغلال السلطة العامة لأغراض خاصة.
- 4- تحقيق تكافؤ الفرص بين المواطنين.
- 6- العمل على تحقيق الأهداف الوطنية الإستراتيجية وتحقيق الاستقرار المالي للدوائر الحكومية
- 7- رفع مستوى قدرات الدوائر الحكومية من خلال تعزيز وتطوير الأداء المؤسسي عن طريق المتابعة والتقييم بشكل مستمر.
- 8- إنشاء أنظمة فعالة لإدارة العمل المؤسسي وتخفيض آثار المخاطر والأزمات المالية.
- 9- تحقيق الانسجام والعدالة الاجتماعية وذلك بتحديد الحد الأدنى لمستوى معيشة كافية للمواطنين وتحقيق مستوى من الحياة الكريمة لهم. (بوزيدة و يحيياوي، 2013، صفحة 4)

2.2 ترتيب الجزائر ضمن مؤشرات الحكم الراشد الدولية:

للتعرف على واقع الحوكمة في الجزائر قمنا بالبحث على موقعها ضمن المؤشرات العالمية للحوكمة (Worldwide Governance indicators) WGI اذ تعد من أكثر المؤشرات شمولية ومصداقية ودقة في قياس جودة الحكم مقارنة ببقية المؤشرات المتاحة، وهي أحد منتجات البنك الدولي، وتتكون من ستة مؤشرات حيث كل مؤشر يقيس موضوعا من مواضيع الحوكمة والتي تتمثل في: المساءلة، الاستقرار السياسي، النوعية، فعالية الحكومة، سيادة القانون والسيطرة على الفساد.

الجدول رقم (01): ترتيب الجزائر ضمن مؤشرات الحكم الراشد الدولية

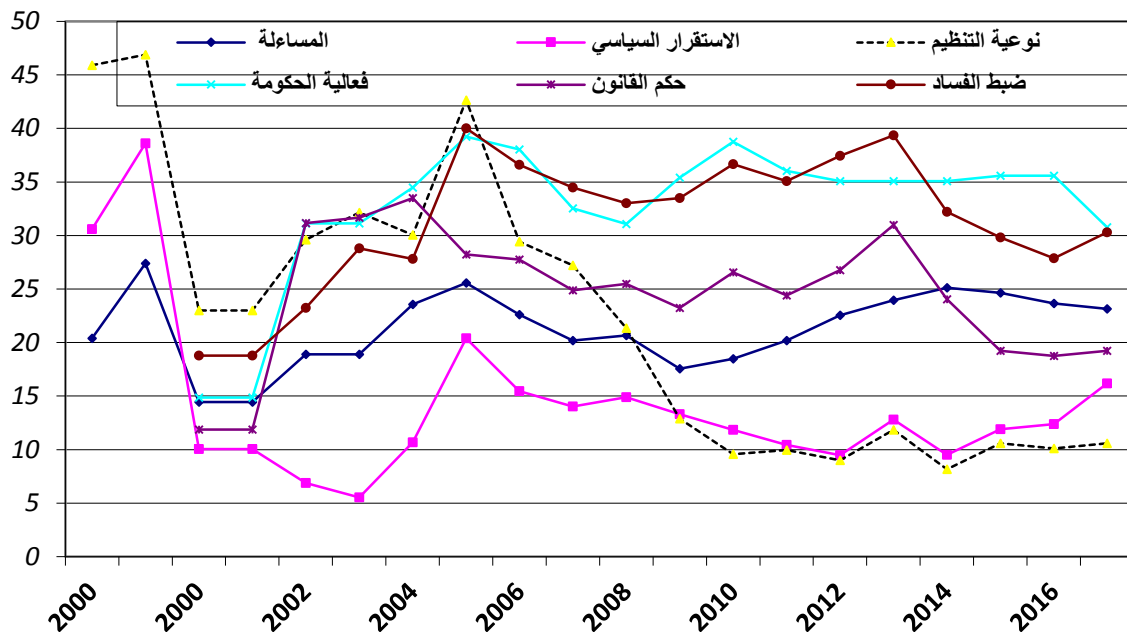
	المساءلة	الاستقرار السياسي	نوعية التنظيم	فعالية الحكومة	حكم القانون	ضبط الفساد
2000	14.43	10.05	23	14.87	11.88	18.78
2001	14.43	10.05	23	14.87	11.88	18.78
2002	18.91	6.88	29.59	31.12	33.17	23.23
2003	18.91	5.53	32.14	31.12	31.68	28.79
2004	23.56	10.68	30.05	34.48	33.49	27.8
2005	25.56	20.39	42.65	39.22	28.23	40
2006	22.6	15.46	29.41	38.05	27.75	36.59
2007	20.19	14.01	27.2	32.52	24.88	34.47
2008	20.67	14.9	21.36	31.07	25.48	33
2009	17.54	13.3	12.9	35.41	23.22	33.49
2010	18.48	11.85	9.57	38.76	26.54	36.67
2011	20.19	10.43	9.95	36.02	24.41	35.07
2012	22.54	9.48	9	35.07	26.76	37.44
2013	23.94	12.8	11.85	35.07	30.99	39.34
2014	25.12	9.5	8.17	35.10	24.04	32.21
2015	24.63	11.9	10.58	35.58	19.23	29.81
2016	23.65	12.38	10.10	35.58	18.75	27.88
2017	23.15	16.19	10.58	30.77	19.23	30.29

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات البنك الدولي المتاحة على الموقع:

<https://info.worldbank.org/governance/wgi/Home/Reports>

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن الجزائر قد حققت قيم متدنية جدا في مؤشرات الحكم الراشد إذ لم تتعد في أغلب سنوات الدراسة 30%. ولتوضيح ترتيب الجزائر في هذه المؤشرات قمنا بتحويل معطيات الجدول رقم (1) إلى منحني بياني على النحو التالي:

الشكل رقم (02) : ترتيب الجزائر ضمن مؤشرات الحكم الراشد الدولية



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم 1

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن مؤشرات الحكم الراشد الستة لم تتعدى في معظمها 30 % خلال الفترة 2000-2017، أي أنه لم تصل إلى الوضع الجيد، حتى وإن عرفت بعض المؤشرات تحسنا خلال الفترة 2005-2012 حيث كان مؤشر فعالية الحكومة وضبط الفساد قد فاقا 30 %، فمثلا مؤشر ضبط الفساد بلغ أعلى معدل له (40%) خلال السنوات من 2006 - 2013 وبهذا انتقل من الوضع الضعيف إلى الوضع المتوسط خلال هذه الفترة، في حين عرفت بقية المؤشرات (نوعية التنظيم، الاستقرار السياسي، المساءلة، حكم القانون) هبوطا بتسجيل نسب دون 30 % وهو ما أدى إلى تصنيف الجزائر ضمن المستوى الضعيف، وعموما يمكن القول أن هذه المؤشرات لازالت تسجل نسباً متدنية لا ترقى للمستوى المطلوب، على اعتبار أن هذه المؤشرات في الجزائر سجلت نسباً تبقى غير كافية، وأن تحسينها من شأنه أن يؤدي إلى ترشيد الإنفاق العام.

3. ترشيد الإنفاق العام في الجزائر

1.3 مفهوم ترشيد الإنفاق العام:

يعد ترشيد الإنفاق العام السبيل الأمثل لمواجهة ظاهرة تزايد الإنفاق العام وهنا لا يقصد بترشيد الإنفاق العام التقليص من الأغلفة المالية الموجهة للاستثمارات العمومية وإنما توجيهها في إطار تحقيق أقصى منفعة منها.

1.1.3 تعريف ترشيد الإنفاق العام

التعريف الأول: إن ترشيد الإنفاق العام يعني التزام الفعالية في تخصيص الموارد والكفاءات في استخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع (بن موسى وعيسى، 2016، صفحة 190)

التعريف الثاني: يقصد بترشيد الإنفاق العام التزام "الفعالية" واختيار أفضل برامج الإنفاق في تخصيص الموارد و "الكفاءة" في استخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع (دوح، 2006، صفحة 450).

التعريف الثالث: هي مجموعة من الإجراءات والقوانين والنظم والقرارات، التي تضمن كل من الانضباط، الشفافية والعدالة، بهدف تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق ترشيد تصرفات الحكومة في استغلال الموارد المتاحة، بما يحقق أفضل منافع ممكنة لكافة الأطراف (دوح، 2006، صفحة 450)

التعريف الرابع: " هو العمل على زيادة فعالية الانفاق العام بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الاقتصاد القومي على تمويل ومواجهة التزاماته الداخلية والخارجية مع القضاء على مصدر التبديد والاسراف الى أدنى حد ممكن، لذا فان ترشيد الانفاق العام لا يقصد به ضغطه ولكن يقصد به الحصول على أعلى إنتاجية ممكنة بأقل قدر ممكن من الإنفاق " (عفرو احمد فريد ، 1999، صفحة 72)

التعريف الخامس: مصطلح ترشيد النفقات يعني حسن التصرف في الأموال وإنفاقها بعقلانية وعلى أساس رشيد ودون إسراف، ويتضمن ترشيد النفقات ضبطها وإحكام الرقابة عليها، الوصول إلى الحد الأدنى من التبدير وتفادي كل ما هو غير ضروري من الإنفاق إضافة إلى زيادة الكفاية الإنتاجية والاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية والبشرية المتوفرة بالتالي هو العمل على تحقيق الفعالية في تخصيص الموارد وكفاءة استخدامها بين الدولة والقطاع، والالتزام بفعالية تخصيص الموارد داخل قطاعات الدولة بما يضمن تعظيم رفاهية المجتمع. (صحراوي، عدوكة، وصوان، 2019، صفحة 127)

2.1.3 أهداف ترشيد الإنفاق العام

تتمثل أهداف ترشيد الإنفاق العام فيما يلي : (بن موسى وعيسي، 2016، صفحة 191)

- الاستخدام الأفضل للموارد العامة، وهذا ما توصلت إليه بعض المؤسسات التي اعتمدت هذه الطريقة قبل تبني ذلك من قبل بعض الحكومات
- الحد من التبدير، بسبب الاستخدام المزدوج او قلة الفعالية او بسبب التعارض في الاهداف
- من أجل الوصول الى هدف الاستخدام الفعال للموارد المالية، يجب على الادارة ان تكون مؤهلة في اتخاذ أفضل القرارات المالية، وهذا ما يتوجب تطبيق مبدأ الفعالية، ولتحقيق ذلك يجب ان يتوفر ما يلي :
- * يجب أن يكون هناك تطابق بين الإدارة ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي.
- * ان تقدم الادارة لوسطها كل الخدمات الجماعية الضرورية اللازمة لتطوير وتقديم الاقتصاد.
- * توفير تركيب هيكلي للإدارة يساعد على نجاح عملية التسيير الداخلي الأفضل لهذه الإدارة، وأحياناً يسهل احتواء كل التغيرات المستقبلية
- * ضرورة تساوي المنفعة المترتبة على النفقة مع عبء الضريبة الذي يتحمله المكلف، فان للنفقات ثلاث وظائف يجب مراعاتها حتى يكون هناك أحسن توظيف لهذه النفقات، وهذه الوظائف تتمثل في تخصيص أمثل للموارد وإعادة توزيع الدخل وضمان الاستقرار الاقتصادي الكلي. (Ecalte، 2004، صفحة 204)

2.3 الأسباب الحقيقية والظاهرة لتزايد الإنفاق العام:

هناك اتجاه عام لزيادة الإنفاق العام في مختلف الدول سواء كانت دول نامية أو متقدمة، وتمثلت هذه الزيادة في مجموعة من الأسباب، منها ما هو حقيقي الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمالية والإدارية ومنها ما هو ظاهري.

11.2.3 الأسباب الظاهرة لتزايد الإنفاق العام: المقصود بالأسباب الظاهرة هي تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة رقم الإنفاق عددياً، دون أن يقابله زيادة حقيقية وفعالية في حجم الخدمات المقدمة أو تحسين مستواها، ونذكر من هذه الأسباب ما يلي:

(مطاي و عمر دلال، 2020، صفحة 45)

- تدهور قيمة النقود (التضخم): يقصد بها انخفاض القوة الشرائية لها مما يؤدي نقص مقدار السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بذات العدد من الوحدات النقدية التي كان يمكن الحصول عليها من قبل، ويترتب على تدهور قيمة النقود زيادة الإنفاق الحكومي لمواجهة هذا التدهور.
- اختلاف طرق المحاسبة المالية: كان من المتبع في الماضي أن تخصص بعض الإيرادات للإدارات لتغطية نفقاتها مباشرة مما كان يجعل النفقات العامة الواردة في الموازنة أقل من قيمتها، ومع اتباع مبدأ عمومية الموازنة أي ظهور كافة نفقات الدولة وإيراداتها دون تخصيص في الموازنة العامة، ظهرت نفقات عامة كانت تنفق من قبل ولم تكن تظهر في الموازنة، مما أدى لارتفاع رقم النفقات العامة.

- زيادة عدد السكان: تؤثر الزيادة الحاصلة في السكان في زيادة حجم النفقات العامة، لمواجهة الأعباء الجديدة في ميادين مختلفة من الخدمات العامة، ولا تعود الزيادة في النفقات العامة إلى الزيادة المطلقة في عدد السكان فقط وإنما تتأثر النفقات العامة وتزداد بفعل التغيرات الهيكلية في السكان، وارتفاع عدد الأطفال إلى إجمالي السكان يتطلب توفير الخدمات الأساسية لمرحلة الطفولة، وفي مرحلة لاحقة، زيادة نفقات التعليم بشكل خاص، كذلك زيادة عدد الشيوخ، يؤدي إلى زيادة المعاشات، وهو ما يبرر زيادة النفقات العامة في هذا المجال.

- اتساع إقليم الدولة: يؤدي اتساع رقعة الدولة، وزيادة مساحة الإقليم التابع لها إلى اتجاه النفقات العامة نحو الزيادة، لمواجهة مطالب الأقاليم الجيدة، وتعد هذه الزيادة في النفقات العامة زيادة ظاهرية رقمية لأنها لم تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد منها رغم ازدياد مبلغها.

2.2.3 الأسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة: يقصد بها تلك الزيادة التي تصاحبها زيادة في كمية أو نوعية الخدمات المقدمة من قبل الدولة للفرد أي زيادة نصيب الفرد من الخدمات العامة، وهناك عدة أسباب تؤدي إلى حصول زيادة حقيقية في النفقات العامة منها: (مطاي وعمر دلال، 2020، صفحة 45)

- الأسباب المالية: تتمثل هذه الأسباب في سهولة الاقتراض في العصر الحديث، مما أدى إلى زيادة النفقات العامة الناتجة عن دفع الأقساط والفوائد. وجود فائض في الإيرادات العامة غير المخصص لغرض معين يؤدي إلى تشجيع الحكومة لإنفاقه.

- الأسباب الإدارية: كلما اتسعت أعمال الدولة زاد حجم إنفاقها لأجل توفير ما يلزم للقيام بالأعمال الإدارية من أجور ولوازم وأثاث وغيره، غير أن هذه النفقات قد تستفحل ذلك بسبب انتشار الفساد الإداري وسوء التنظيم، والبطالة المقنعة، خاصة في الدول النامية.

- أسباب اجتماعية: إن نمو الوعي الاجتماعي وتعقد حاجات سكان المدن يؤدي بالدولة إلى زيادة حجم النفقات العامة لمواجهة زيادة الطلب على الخدمات التعليمية، الصحية، الثقافية وغيرها.

- أسباب سياسية: يترتب على انتشار مبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية في الدول إلى زيادة اهتمام الدولة بتلبية حاجات الطبقات محدودة الدخل، بالإضافة إلى ما تقتضيه العلاقات الدولية من واجبات بسبب التمثيل الدبلوماسي، هذا وتعد النفقات العسكرية سببا هام في التزايد المطرد للنفقات العامة.

- الأسباب الاقتصادية: تتمثل في زيادة الدخل الوطني، وبالتالي زيادة ما تقتطعه الدولة من هذا الدخل وهذا يفسح المجال لزيادة الإنفاق العام، وكذا زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادي، كما يعتبر التنافس الدولي في المجال الاقتصادي عامل كبير وراء تزايد النفقات العامة وذلك من خلال تقديم الإعانات للمشروعات لتشجيعها على تحسين القدرة التصديرية ورفع الجودة والنوعية للسلع المصدرة

3.3 ظاهرة تزايد الإنفاق العام في الجزائر:

عرفت الجزائر خلال فترة 2000-2017 حجم إنفاق عام غير مسبوق في تاريخ الجزائر الحديثة وهذا نظرا لزيادة حجم وارداتها من المحروقات الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول، الأمر الذي سمح للدولة بالتوسع في إنفاقها العام بكل أشكاله، والجدول التالي يبين تطور الإنفاق العام في الجزائر لفترة الدراسة.

الجدول رقم (02): تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال فترة (2000-2017) الوحدة مليار دج

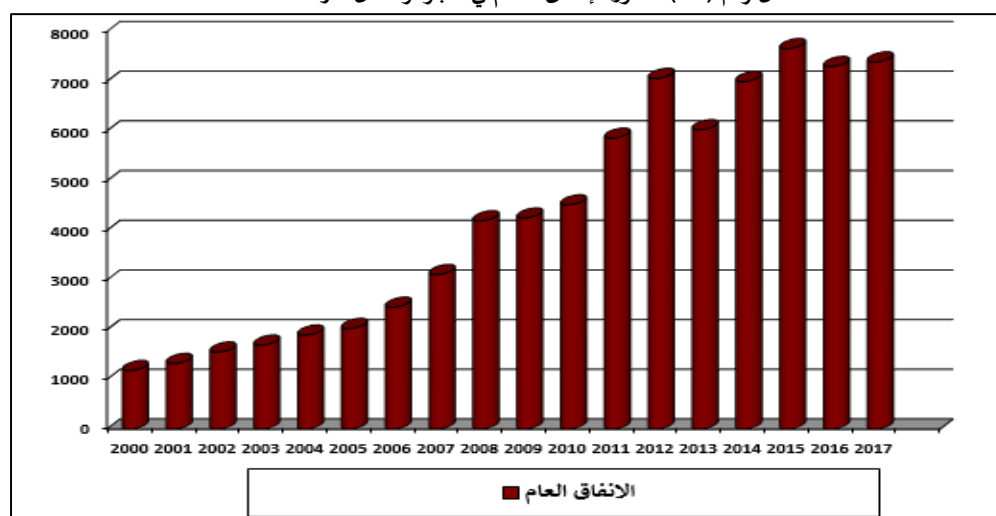
السنوات	مجموع الإنفاق العام	مقدار الزيادة	نسبة الزيادة %
2000	1178.1	-	-
2001	1321	142.9	12.12
2002	1550.6	229.6	17.38
2003	1690.2	139.6	9
2004	1891.8	201.6	11.92

7.04	133.2	2025	2005
21.13	428	2453	2006
26.72	655.5	3108.5	2007
34.82	1082.6	4191.1	2008
1.31	55.2	4246.3	2009
6.27	266.5	4512.8	2010
29.69	1340.2	5853.6	2011
20.57	1204.5	7058.1	2012
-14.95	-1037.2	6024.2	2013
16.12	971.5	6995.7	2014
9.44	660.6	7656.3	2015
4.68-	-358.9	7297.4	2016
1.26	92.5	7389.9	2017

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تقرير بنك الجزائر لفترة 2017-2000.

وقصد توضيح تطور الإنفاق العام خلال فترة 2017-2000 قمنا بتحويل معطيات الجدول رقم (2) إلى أعمدة بيانية على النحو التالي:

الشكل رقم (03): تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال فترة 2017-2000



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الجدول رقم (2)

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن الإنفاق العام في الجزائر يتزايد بشكل مستمر عاما بعد عام، غير أن نسبة الزيادة تختلف من سنة إلى أخرى ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار البترول بالإضافة إلى الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي شهدته الدولة الجزائرية والسياسات التي انتهجتها خلال فترة 2017-2000، ففي هذه المرحلة اتجهت الجزائر نحو إتباع سياسة اقتصادية جديدة تركز على التوسع في الإنفاق العام خاصة وأن كل المؤشرات كانت توحى باستمرار تزايد أسعار البترول، وهذا ما شجع الحكومة على إتباع سياسة إنفاقه توسعية، خاصة خلال فترة 2015- 2000 ويرجع ذلك خصوصا إلى البرامج الاستثمارية الخماسية التي اعتمدها الجزائر في تلك الفترة والمتمثلة في كل من برنامج الانعاش الاقتصادي (2004-2000)،

البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) وبرنامج دعم النمو الاقتصادي (2010-2014) ويمكن تحليل تطور الانفاق العام في هذه الفترة كما يلي :

- من 2000 إلى 2004 هذه الفترة تضمنت برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ومن خلال الشكل يتبين أن الإنفاق العام خلال هذه الفترة عرف تزايداً من سنة إلى أخرى، بمتوسط زيادة قدر بـ 12.60% سنوياً وهذا لتمويل مختلف المشاريع التي تضمنها برنامج دعم الانعاش الاقتصادي الذي سخرت له مبالغ مالية كبيرة، إذ بلغ حجم الانفاق العام حده الأقصى خلال سنة 2004 بـ 1891.8 مليار دينار.

- من 2005 إلى 2009 وهي فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو إذ يوضح الشكل السابق أن الإنفاق العام في هذه الفترة شهد زيادة متسارعة، حيث بلغ متوسط نسبة الزيادة 18.3% خلال كل السنوات، وبلغت الزيادة في الإنفاق العام أقصاها سنة 2008 إذ بلغت 34.82% مقارنة بسنة 2007.

- من 2010 إلى 2014 يوضح الشكل السابق أن الإنفاق العام خلال فترة برنامج توطيد النمو عرف زيادة متفاوتة، إذ نجد ارتفاعاً في حجم الانفاق العام خلال السنوات الثلاث الأولى سنة 2010، 2011، 2012 بنسب زيادة تقدر بـ 6.27%، 29.69% و 20.57% على التوالي وهذا راجع إلى ضخ الدولة لموارد مالية ضخمة بهدف تنفيذ برنامج توطيد النمو الاقتصادي. أما في سنتي 2013، 2014 فقد تناقص حجم الإنفاق العام وهذا راجع إلى اقتراب انتهاء برنامج توطيد النمو.

- من 2015 إلى 2017: إن حجم الانفاق العام خلال هذه الفترة عرف تراجعاً ملحوظاً حيث بلغ سنة 2015 7656.3 ألف مليار دج ليتراجع ويصل إلى 7389.9 ألف مليار دج خلال سنة 2017.

4. واقع ترشيد الإنفاق العام في الجزائر

للتعرف على واقع ترشيد الإنفاق العام في الجزائر سننعمد على مؤشرين، المؤشر الأول هو مؤشر الإسراف في الإنفاق العام وهذا المؤشر سيبين لنا هل الجزائر تستغل أموالها المنفقة في المجالات المحددة دون الإسراف والتبذير، بينما المؤشر الثاني هو مؤشر الفساد وهذا المؤشر سيبين هو الآخر مدى الالتزام بإنفاق المال العام وفق خطط وأهداف السياسة العامة المسطرة.

1.4 ترتيب الجزائر ضمن مؤشر الإسراف في الإنفاق العام:

إن هذا المؤشر يصدره تقرير التنافسية العالمية والذي يقيم مدى رشادة الإنفاق العام في الدولة، من وجهة نظر رجال الأعمال في العديد من دول العالم، حيث تتراوح قيمة المؤشرين نقطة واحدة (الأكثر إسرافاً)، و 7 نقاط تحسّلت الجزائر على النتائج الموضحة في الجدول التالي:

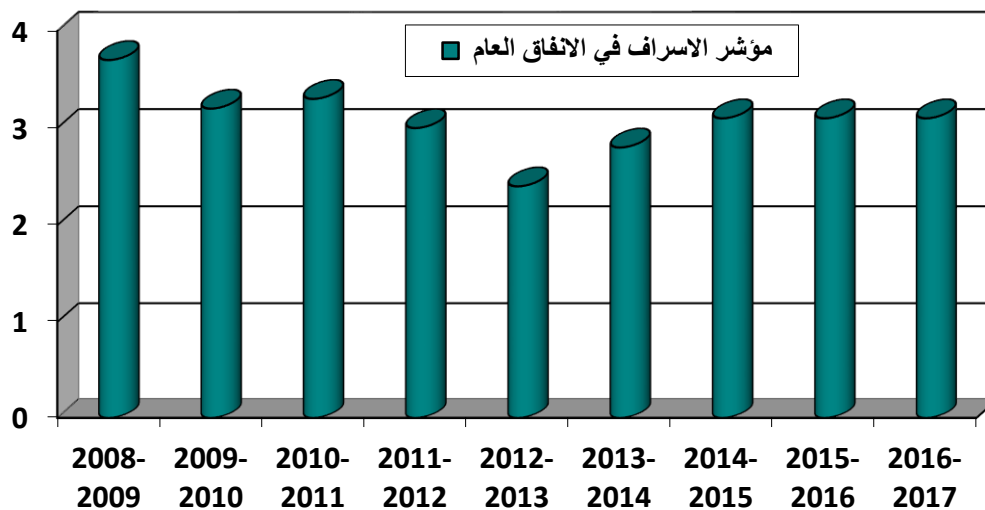
الجدول رقم (03): تطور مؤشر الاسراف في الانفاق العام خلال فترة 2017-2009

السنة	قيمة المؤشر	الترتيب
2009-2008	3.7	134/48
2010-2009	3.2	133/80
2011-2010	3.3	139/64
2012-2011	3	142/79
2013-2012	2.4	144/116
2014-2013	2.8	148/101
2015-2014	3.1	148/74
2016-2015	3.1	140/76
2017-2016	3.1	138/75

المصدر: عيودوي فاطمة الزهرة، الحوكمة رهان استراتيجي لترشيد الانفاق العام في الجزائر، مجلة الجزائرية للحوكمة والسياسات الاقتصادية،

العدد 7، الجزائر، 2016، ص 192

من خلال الجدول يتضح ان الجزائر تحسّلت على علامات متدنية طول فترة الدراسة حيث تراوحت بين 3.7 من 10 سنة 2008 كأقصى حد و 2.4 سنة 2012 كأدنى حد ولتوضيح موقع الجزائر في مؤشر الاسراف في الانفاق العام قمنا بتحويل معطيات الجدول اعلاه الى أعمدة بيانية على النحو التالي:
الشكل رقم (04): تطور مؤشر الاسراف في الانفاق العام



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الجدول رقم (3)

تعكس النتائج المذكورة في الجدول مدى إهدار المال العام الذي تجسد في مختلف مظاهر الفساد من تبذير واختلاس واستغلال الاموال لأغراض شخصية من طرف المسؤولين وأصحاب النفوذ، إلى جانب صرفها في مجالات لا تعود بالنفع على المواطن، الأمر الذي أصبح يتطلب اتخاذ الاجراءات اللازمة والضرورية من طرف الحكومة من أجل ترشيد الإنفاق العام والاستغلال الأمثل له.

إن ارتفاع تكاليف إنجاز العديد من المشاريع المبرمجة في إطار برامج التنمية عما خصص لها في البداية بسبب سوء التسيير والتنفيذ، فالفساد الذي كان سمة بعض الصفقات العمومية الكبرى، وكذلك حجم الاغلفة المالية الضخمة التي تخرج من الخزينة العمومية بسبب إعادة تقييم تكلفة المشاريع العمومية نتيجة تسجيل المشاريع دون إنهاء الدراسات التمهيدية دليل على عدم بلوغ الجزائر مستوى الرشادة في نفقاتها العامة، وهذا ما جعل الجزائر تصنف ضمن الدول الأكثر إسرافا وإهدار للمال العام (عدم رشادة الانفاق العام).

2.4 ترتيب الجزائر ضمن مؤشر مدركات الفساد:

إن مؤشر مدركات الفساد هو مؤشر يصدر عن منظمة الشفافية الدولية ويقاس درجة إدراك الفساد الموجود في أوساط المسؤولين العاميين والسياسيين، وتتراوح قيمة تصنيفاته من 10 (الأقل فسادا) الى 0 (الأكثر فسادا)، وتهتم الدراسة المسحية لهذا المؤشر بقياس القطاع العام واستغلال الوظيفة العامة من أجل الكسب الشخصي، ويقاس أيضا الفساد لدى الحكومات، وبدأ العمل بهذا المؤشر منذ عام 1995 اذ يتم اصداره سنويا كمؤشر دولي للملاحظة الفساد يرمز له اختصارا (CPI) يقوم بترتيب دول العالم حسب مدى ملاحظة وجود الفساد في الموظفين والسياسيين ومدى تغلغله أو تأثيره في الاقتصاد.

ولمعرفة ترتيب الجزائر ضمن هذا المؤشر قمنا بإعداد الجدول رقم (4) كما يلي:

الجدول رقم (04): تطور مؤشر مدركات الفساد للجزائر خلال فترة (2003-2017)

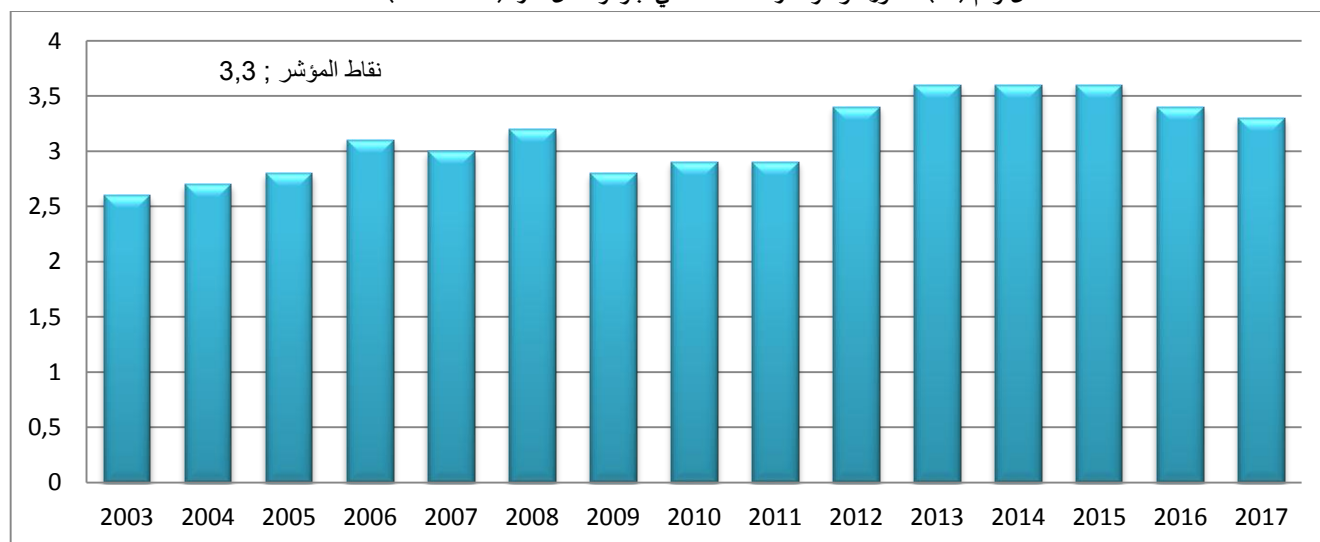
سنة الدراسة	الترتيب / عدد الدول	نقاط المؤشر
2003	133/88	2.6
2004	146/97	2.7

2.8	158/97	2005
3.1	163/84	2006
3.0	180/99	2007
3.2	180/92	2008
2.8	180/111	2009
2.9	178/105	2010
2.9	183/112	2011
3.4	174/105	2012
3.6	175/94	2013
3.6	174/100	2014
3.6	168/88	2015
3.4	176/108	2016
3.3	180/112	2017

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات المنظمة العالمية للشفافية للفترة (2017-2003)

يتضح من الجدول أن ترتيب الجزائر في هذا المؤشر كان جد متأخر طيلة فترة الدراسة إذ سجل أدنى قيمة له سنة 2003 ب 2.6 نقطة من 10 أما أقصى نقطة فسجلت سنة 2013، 2014، 2015 إذ تحسّلت على 3.6 من أصل 10 نقاط وقصد توضيح ترتيب الجزائر ضمن مؤشر مدركات الفساد خلال فترة الدراسة قمنا بتحويل معطيات الجدول رقم (4-175) لأعمدة بيانية على النحو التالي:

الشكل رقم (05): تطور مؤشر مدركات الفساد في جزائر خلال فترة (2017-2003)



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الجدول رقم (4)

من خلال الشكل أعلاه نجد أن الجزائر حققت معدلات دنيا (لم تتعدى 4 نقاط) خلال فترة الدراسة حيث: أنها سجلت في فترة 2003 إلى 2005 علامات أقل من 3 نقاط ما جعلها تصنف ضمن الدول الأكثر فسادا في العالم وهذا نظرا لحجم الفساد الذي كان خلال هذه الفترة من اختلاسات ورشوا إلى آخره. أما من سنة 2006 إلى 2008 فقد حققت نقاط أعلى من 3 لتخرج نسبيا من خانة الدول الأكثر فسادا (البلدان التي تتحصل على أقل من 3 درجات من 10) هذا راجع إلى محاولة الدولة الجزائرية محاربة الفساد من خلال إصدار القانون الخاص بالوقاية من الفساد ومكافحته، وقد تضمن هذا القانون عدة إجراءات من بينها إنشاء قطب وطني جزائي مالي ذي

اختصاص وطني لدى مجلس قضاء الجزائر يتولى البحث، التحري، المتابعة والتحقيق في الجرائم المالية شديدة التعقيد. كما قامت الجزائر خلال هذه السنة بالمصادقة على اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد وهذا ما انعكس إيجابا على ترتيب الجزائر سنني 2007 و2008، لتراجع بعد ذلك بداية من سنة 2009 الى غاية 2011 حيث تحسّلت على نقاط تتراوح من 2.8 سنة 2009 و2.9 سنني 2010 و2011 ولتعود بذلك الى قائمة الدول الأكثر فسادا في العالم وحدث ذلك في نفس فترة برنامج دعم النمو الاقتصادي والذي رصد له غلاف مالي هو الأكبر من نوعه في تاريخ الجزائر إذ تجاوز 386 مليار دولار خصص الجزء الأكبر منه لدعم البنية التحتية ودعم المشاريع العمومية ذات الطابع الاجتماعي، وهذا ما فتح المجال لانتشار المعاملات الفاسدة من رشاوى واختلاسات ... الخ

أما في فترة 2012-2015 فقد حصلت الجزائر على نقاط تتراوح بين 3.2 الى 3.6 وهو ما يعني ان ظاهرة الفساد خلال هذه الفترة كانت عالية أيضا وان الاليات القانونية والاجرائية على الرغم من كثافتها إلا أن فاعليتها ضعيفة ولم تؤدي ما عليها، ويتواصل تدني النقاط المتحصل عليها في هذا المؤشر والخاصة بالجزائر في سنني 2016 و2017 حيث بلغت 3.4 و3.3 على التوالي بترتيب تجاوز المائة من بين 180 دولة وهو دليل على تفشي ظاهرة الفساد وعدم قدرة الدولة على الحد منه نظرا لفشل الاستراتيجيات المتبعة من اجل ذلك.

5. خاتمة:

إن التقدم التكنولوجي الذي عرفه العالم في مختلف المجالات أدى إلى زيادة متطلبات المجتمعات مما اقتضى ضرورة تدخل الدولة لإشباع هذه الاحتياجات، ولكي تقوم الدولة بالواجبات الملقاة عليها من أجل تسيير المصالح العامة يجب أن يكون هناك إنفاق يتلاءم وحجم الاحتياجات، وهذا ما أدى إلى التزايد في إنفاقها العام، ونظرا لكون موارد الدول تتميز بالحدودية كان من الضروري الاتجاه نحو الرشادة والعقلنة في إنفاقها العام من خلال محاربة مختلف مظاهر الفساد وهذا بإتباع مبادئ الحكم الرشيد من شفافية، مشاركة، مساءلة وغيرها، وهذا ما اتجهت نحوه الجزائر بتبنيها مبادئ الحكم الرشيد واعتمادها كآلية لبلوغ الرشادة في الإنفاق العام، إلا ان ما يحدث في الجزائر من انتشار للاختلاسات والرشاوى وكشف لقضايا فساد بشكل متتالي بمبالغ مالية ضخمة، يوحي ان مساعي الجزائر في ترشيد إنفاقها العام لم يأت كما خطط له رغم الجهود المبذولة، خاصة في مجال التشريع حيث تم تدعيم النصوص القانونية السابقة بقوانين جديدة تحارب الفساد بشتى أشكاله. كما تم تأسيس العديد من الهيئات المختصة في الرقابة، المحاسبة والكشف والحد من انتشار الفساد، وهذا ما يبين بأنه يجب العمل أكثر على تكريس مبادئ الحكم الرشيد من شفافية، مساءلة، حكم القانون ... الخ من أجل تحسين استغلال المال العام والوصول إلى العقلنة والرشادة في إنفاقه.

ومن خلال هذه الدراسة استخرجنا العديد من النتائج والتي سنعرضها في النقاط التالية:

- شهد الانفاق العام في الجزائر تطورا متناميا منذ سنة 2000، وهذا بسبب السياسة الإنفاقية التوسعية المنتهجة من طرف الدولة والتي تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة؛

- إن مختلف المؤشرات الدولية تؤكد على تراجع فعالية الحكومة في الجزائر وهذا نتيجة عدم الالتزام بالإجراءات والقوانين وغياب استقلالية جهاز القضاء مما يفقده جزء كبير من فعاليته وتجسد هذا في مختلف قضايا الفساد التي عرفت الجزائر خلال فترة الدراسة، ولم يكشف عنها إلا مؤخرا؛

- إن مساعي الجزائر للانتقال من الإنفاق العام العشوائي وغير المدروس إلى إنفاق عام عقلاني ورشيد اصطدم بحاجز تفشي ظاهرة الفساد والذي اتخذت السلطات عدة إجراءات للحد ومنه عن طريق إتباع مبادئ الحكومة وغيرها من الآليات الأخرى، إلا أن ذلك لم يحقق الهدف المرجو نظرا لغياب الإرادة السياسية من جهة وتغلغل الفساد في كل مكونات الاقتصاد الوطني من جهة أخرى، الأمر الذي أدى الى صعوبة بلوغ الجزائر للرشادة في إنفاقها العام؛

- لم ترق الجزائر إلى تحقيق مستويات مقبولة من المساءلة، الشفافية والمحاسبة وهذا ما تبين من خلال قراءة مختلف المؤشرات الدولية للحكومة والتي بينت ان الجزائر متأخرة جدا في مجال تطبيق مبادئ الحكومة، اذ تحسّلت على نقاط انحصرت بين ضعيف وضعيف جدا في مختلف هذه المؤشرات، وهذا ما يدل على ان الجزائر لا يزال ينتظرها الكثير في هذا المجال.

- يجب على الدولة ضرورة مواصلة بذل الجهود في إطار سن القوانين الخاصة بالكشف والحد من انتشار ظاهرة الفساد إضافة إلى الحرص على تطبيقها فالمشكل الحقيقي في الجزائر لا يكمن في النصوص القانونية بقدر ما يكمن في تطبيقها؛
- يجب أن تعمل الجزائر على استقلالية القضاء وهيئات مكافحة الفساد وهذا بهدف الحد من الاستغلال غير القانوني للمال العام.

6. قائمة المراجع:

1. ام كلثوم بن موسى، ونبوية عيسى. (2016). ترشيد النفقات العمومية (دراسة تطور النفقات العمومية في الجزائر من سنة 1980 الى سنة 2013). مجلة إدارة الاعمال و الدراسات الاقتصادية، 2 (2).
2. جمال الدين صحراوي، لخضر عدوكة، و أسماء صوان. (2019). دور الحكم الراشد في ترشيد النفقات العامة في الجزائر. مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي.
3. جون د.سوليفان. (2006). الحكم الديمقراطي الصالح المكون الرئيسي للإصلاح السياسي والإقتصادي. القاهرة: مركز المشروعات الدولية الخاصة.
4. حميد بوزيدة، و احمد يحيايوي. (2013). الحوكمة العامة و اثرها هلى الميزانية العامة للدولة. المؤتمر الوطنى لثاني حول:متطلبات ارساء مبادئ الحوكمة في ادارة الميزانية العامة للدولة (صفحة 4). الجزائر: جامعة البويرة.
5. خلف عبد الله الوردات. (2018, 4 27). الحوكمة في القطاع العام ، منشور على موقع / ، تاريخ الاطلاع: 2018/04/27. تم الاسترداد من <https://mqqa.com: https://mqqa.com/author/dr-khalaf-al-wardat/page/2>
6. عبد القادر مطاي، و فؤاد عمر دلال. (2020). ظاهرة تزايد النفقات العامة في الجزائر و أهم محددها دراسة تحليلية قياسيت للفترة (1970-2016). مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، 4(2).
7. محمد عبد المنعم عفر، و مصطفى احمد فريد . (1999). الاقتصاد المالي الوضعي و الاسلامي بين النظرية و التطبيق. مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
8. محمد عمر ابو دوح. (2006). ترشيد الانفاق العام و عجز ميزانية الدولة. مصر: دار الجامعية.
9. محمد محمود العجلوني. (2013). اثر الحكم الراشد على التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول العربية ، يومي 9-11- سبتمبر 2013 ، تركيا ، ص 4. المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد و التمويل الاسلامي حول النمو و العدالة و الاستقرار من منظور إسلامي، (صفحة 4). تركيا.
10. مدحت محمد. (2015). الحوكمة الرشيدة. مصر: المجموعة العربية للتدريب و النشر.
11. مهند محمد العبيني، و سلام نواف المومني. (2018). الحوكمة الضريبية و الايرادات الضريبية. مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي.
12. Francois Ecal. (2004). Maitriser les finances publiques pourquoi, comment. paris: Economica .
13. Tim plumptre، و Jhon Graham. (1993). Governance and good governance international and aboriginal .institute on governance perspectives,